مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي
ISSN 1112-9255/E-ISSN 2588-2414
المجلد09 العدد 03– ديسمبر 2022

OEB Univ. Publish. Co.

# السياسات الصينية لأمننة إقليم تركستان الشرقية: الخلفيات والدوافع

**The Chinese Policies of Securing East Turkestan Province: Backgrounds and Motives.**

**د. لطفي خياري***
أستاذ محاضر قسم –أ-، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر.
khiari.lotfi@enssp.dz

**شناز بن قانة[2]**
[1]أستاذ محاضر قسم –أ-، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر.
khiari.lotfi@enssp.dz
[2]أستاذة محاضرة قسم –أ-، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3،
bengana.chinez@univ-alger3.dz

**تاريخ التسليم: 2022/03/06 تاريخ التقييم: 2022/10/24 تاريخ القبول:2022/12/31**

**الملخص**

اتبعت الصين عدة سياسات لأمننة إقليم تركستان الشرقية، وهي في ذلك تسعى لصهر الأقلية الإيغورية في المجتمع الصيني، ويهدف هذا المقال إلى توضيح خلفيات ودوافع الصين من القيام بذلك. وأهم النتائج التي تمّ التوصل إليها هو أنّ المحاولات الصينية لمحو الانتماء الثقافي والديني للأقلية الايغورية لا يعود لعداء الصين للإسلام، وإنما يرجع إلى اعتبارات أمنية ومصالح اقتصادية في المنطقة، وتخوف الصين الدائم من الاستغلال السياسي للأقلية الإيغورية من قبل بعض الدول، وفقدان هذا الإقليم الاستراتيجي.

**الكلمات المفتاح:** الصين، تركستان الشرقية، الإيغور، طريق الحرير الجديد، المصالح الاقتصادية، التهديدات الأمنية.

**Abstract**

China has adopted several strategies to secure East Turkestan region and attempt to integrate the Uyghur minority into Chinese society. this article aims to clarify the backgrounds and motives of China in doing so.

The main reached results are that the Chinese attempts to eradicate the cultural and religious affiliation of the Muslim Uyghur minority are not due to China's hostility to Islam. Rather, it is due tosecurity considerations and economic interests in the region, and China's constant fear of political exploitation of the Uyghur minority by some countries, and the loss of this strategic territory.

**Key words**: China, East Turkestan, Uyghurs, the new Silk Road, economic interests, security threats

*المؤلف المراسل: د. لطفي خياري، الإميل: khiari.lotfi@enssp.dz

**1. مقدمة:**

يقطن تركستان الشرقية أقليات مختلفة، أهمها الأقلية الإيغورية المسلمة، وبالرغم من تمتع هذا الإقليم بالحكم الذاتي نظريا إلا أنَّ الصين تمارس عدة سياسات لاستيعاب الأقلية الإيغورية وصهرها في المجتمع الصيني، كما تحاول طمس انتمائها الديني وخصوصياتها الثقافية، كل ذلك بهدف تأمين استقرار ذلك الإقليم.

وتعالت أصوات بعض الدول الغربية والمنظمات الدولية، كمنظمة العفو الدولية، ومنظمة هيومن وتش، بضرورة وقف الانتهاكات المرتكبة في حق هذه الأقيلية.

**الإشكالية:**

ومن ثمة يحاول هذا المقال الإجابة على الإشكالية التالية: ما هي خلفيات ودوافع السلطات الصينية من تبني سياسات تسعى لصهر الأقلية الإيغورية المسلمة ومحو خصوصياتها الثقافية؟

**الفرضيات:**

ينطلق هذا المقال من الفرضية التالية:

الأهمية الأمنية والاقتصادية لإقليم تركستان الشرقية بالنسبة للصين هو الذي يدفع هذه الأخيرة إلى تبني سياسات استيعابية تجاه الأقلية الإيغورية.

**أهداف البحث:**

يهدف هذا البحث إلى توضيح أنَّ السياسات الاستيعابية التي اتخذتها الصين تجاه الأقلية الإيغورية من أجل محو انتمائهم الثقافي والديني لا يرجع إلى عداء الصين للإسلام، فهناك اثنيات مسلمة في الصين لا تعاني من الاضطهاد كالمسلمين الهوي، بل يرجع لاعتبارات أمنية واقتصادية، وكذا الخوف من التوظيف السياسي لهذه الأقلية من قبل الدول المنافسة للصين.

**المناهج:**

وللإجابة على الإشكالية والفرضيات تمَّ الاعتماد على المنهج التاريخي، وهذا من خلال العودة إلى الجذور التاريخية لأزمة الإيغور في إقليم تركستان الشرقية، من أجل توضيح دور الأحداث التاريخية التي جعلت السلطات الصينية تتخوف من التوظيف السياسي للإيغور، وبالتالي إعادة إحياء فكرة الدولة الإيغورية المستقلة، كما تم الاعتماد في التحليل على المقاربة الاقتصادية، لتوضيح الرهانات الاقتصادية في المنطقة.

**1. تركستان الشرقية والاهتمام الصيني بالإقليم منذ عهد الخانيات الإيغورية.**

**1-1. الموقع الجغرافي لإقليم تركستان الشرقية (شينجيانغ)**

يقع إقليم تركستان الشرقية في أقصى الشمال الغربي الصيني، وفي قلب آسيا الوسطى، وتُقدر مساحته بـ 1.646.800 كم$^2$، وهي تمثل بذلكسدس 6/1 مساحة التراب الصيني، يمتلك هذا الإقليم أكبر شريط حدودي للصين مع دول الجوار ما يُعادل ¼ الحدود الصيني (KELLENER, 2008, p. 9) ، وهو محاط بثمانية دول، ويُعتبر هذا الشريط الحدودي أكبر منفذ للصين خارجيًا، والذي ترمي من خلاله السلطات الصينية

إلىمنافسة روسيا في بسط نفوذها الاقتصادي والسياسي على الدول المجاورة، ومنه على دول جنوب وجنوب شرق آسيا، وصولاً إلى الشرق الأوسط.

**الخريطة رقم 01: خريطة الصين تظهر موقع تركستان الشرقية (سينجيانغ) وحدودها مع الدول المجاورة.**

**المصدر:** https://turkistantimes.com

**الجدول رقم 01: مساحة حدود إقليم تركستان الشرقية (سينجاينغ) مع دول الجوار.**

| الدول | طول الحدود |
|---|---|
| منغوليا | 1500 كلم |
| روسيا | 40 كلم |
| كازاخستان | 1533 كلم |
| قيرغيزستان | 858 كلم |
| طاجكستان | 414 كلم |
| أفغانستان | 76 كلم |
| باكستانوكشمير | 523 كلم |
| الهند | 350 كلم |

**المصدر**: Thierry KELLNER, l'Occident de la Chine, Pékin et la nouvelle Asie Centrale (1991-2001), Genève, Graduate Institute Publications, Collection International, 2008, p. 9.

يتبين من خلال التمعن في الخريطة رقم 01 أنَّ إقليم سينجاينغ يُعتبر من بين الأقاليم الخمسة المحاذية لدول تعتبرها الصين مصدر تهديد محتمل لأمنها (الهند، روسيا، جمهورية منغوليا، كازاخستان، قيرغيزستان، وطاجاكستان)، وبحسب الجدول يبلغ طول مساحة الحدود المشتركة مع هذه الدول ما يقارب 5294 كلم، مما قد يشكل خطرًا كبيرا على وحدة و أمن التراب الصيني، في حالة ما إذا ما تمّ توظيف الإيغور من قبل هذه الدول، ومن هنا يتضح أهمية إقليم سينجاينغ بالنسبة للصين.

يمتلك هذا الإقليم حواجز طبيعية تصعب الولوج إليه، تجعله من المناطق المحصورة طبيعيًا، بواسطة سلاسل جبلية تصل علوها في بعض القمم إلى 7000م، وتتمثل هذه السلاسل الجبلية في جبال ألتاي في الشمال، وجبال تيان شان، وجبال بامير في الغرب، وجبال كونلون في الجنوب، زيادة على وجود مناطق شاسعة مهجورة في صحاري تكلامكان في حوض تاريم (500.000 كم$^2$) ولوب نور، وصحاري حوض جونغاليا (380.000 كم$^2$) وأحواض توربان، كما توجد سهول شاسعة في الشمال، هذه الحواجز الطبيعية جعلت المنطقة ملجأ للأقليات منذ القدم، حيث يوجد فيها ثلاثة عشر أقلية اثنية مختلفة.

يبلغ عدد سكان تركستان الشرقية حوالي22 مليون نسمة أي بنسبة تقارب 2% من مجموع سكان الصين، وتصل كثافته السكانية إلى ثلاثة عشر نسمة في كلم$^2$، وهي ثاني أقل كثافة سكانية بعد إقليم التبت، ويُشكل المسلمون في تركستان الشرقية أغلبية سكانية، و53% من سكانه من متحدثي اللغة التركية، لذا يعتبر هذا الإقليم مركزًا للتواجد التركي بعد كل من تركيا وأوزباكستان وإيران، ما يجعله مرتبطًا ثقافيًا وحضاريًا أكثر بآسيا الوسطى، ويقطن هذا الإقليم أغلبية إيغورية، علما أنّ السلطات الصينية انتهجت سياسة تغيير التركيبة العرقية والسكانية لهذا الإقليم منذ1949، عن طريق تسهيل عمليات الهجرة الداخلية، خاصة مع توسيع شبكة السكك الحديدية، ما جعل نسبة الهان يقفز في أقل من خمسين سنة من6% إلى37.6% من مجموع سكان الإقليم، في مقابل تراجع نسبة الايغور (CHRISTIAN, 2003, p. 214).

**الجدول رقم 02: نسبة القوميات المتواجدة في إقليم تركستان الشرقية.**

| القوميات | عدد السكان | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| **الإيغور** | 7.200.000 | %47 |
| **الهان** | 5.695.626 | %37.6 |
| **الكازاج** | 1.100.000 | %6.8 |
| **الهوي** | 600.000 | %3.8 |
| **الكيرغيس** | 150.000 | %1 |
| **المانشو** | 90.000 | %0.5 |
| **دونغشيانغ** | 40.000 | %0.25 |
| **الطاجيك** | 33.000 | %0.2 |
| **الأوزبيك** | 15.000 | %0.09 |
| **أويغور (الأيغورالأصفر)** | 11.000 | %0.07 |
| **جنسيات أخرى (التيبت، التتار، دواني، سالار، الروس، بآوان)** | 30300 | %1.9 |

المصدر: Thierry KELLNER, l'Occident de la Chine, Pékin et la nouvelle Asie Centrale (1991-2001), Genève,Graduate Institute Publications, Collection International, 2008, p. 9

### 2.1. تركستان الشرقية: من امبراطوريات الايغور إلى السيطرة الصينية.

تشير الحفريات والآثار التاريخية أنَّ للإيغور وجود يمتد إلى 4000 سنة في منطقة تركستان الشرقية، وقد أجمع معظم المؤرخين على أنَّ الإيغور هم جنس من الأتراك، ينحدرون من تسع قبائل رحالة من إمبراطورية غوكتورك (الطائي، 2016، .20-23)، وكان يُطلق تسمية الإيغور على القبائل التركية البوذية التي هجرت منغوليا في القرن التاسع إلى توربانTourfan، والذين أسلموا فيما بعد، فتسمية الإيغور تطلق إذن على المسلمين ذي الأصول التركية، بينما مسلمي كاشغارKashgar ذي الثقافة واللغة الصينية فيطلق عليهم تسمية الهوي.

أسس الإيغور، في سنة744، إمبراطورية (خانيات)، على سهوب الشمال الغربي لمنغوليا، وكانت الشامانية في البداية الديانة الرسمية لهم لتحل محلها بعد ذلك المانوية، وبعد ذلك احتك الإيغور بالإسلام الذي دخل إلى منطقة آسيا الوسطى في عهد الخلافة العباسية على إثر انتصار المسلمين على الجيوش الصينية، سنة 751 في معركة طلاس بقيرغيزستان، واستمرت هذه الخانيات في الوجود إلى غاية سقوطها في سنة 840 في أيدي قبائل القارلوق الكيرغيسية الرحالة، ما دفع الإيغور إلى ترك أراضيهم وانتشارهم في عدة أجزاء من آسيا الوسطى ومن وراء النهر Transoxiane، ومنهم من اتجه نحو الجهة الغربية لتركستان الشرقية وشكلوا ما يُعرف بأسرة قراخانيين Qarakhanides.

فرض الخانات المحليون القراخانيون،مع حلول القرن العاشر، سلطتهم على توربان وكاشغر، وقد كانت هذه الأخيرة، قبل قدوم الأتراك، مركزًا سياسيًا وثقافيًا لحوض تاريم ذي الأغلبية المسيحية النسطورية، ولكن مع اسلام ستوق بغراخان (895-934) زعيم القبائل التركية المنتصرة على السامانيين، –الدولة السامانية دولة إسلامية سنية تمركزت في خراسان الكبرى وبلاد ما وراء النهر–، أصبحت الإمارة القراخانية (850-1212) إمارة إسلامية (DEGLI ABBATI, 2021, p. 47)، لتصبح بذلك مركز الإشعاع الديني والثقافي الإسلامي في منطقة آسيا الوسطى.

إنّ وجود الإمارات الإسلامية على الحدود الشمالية والشمالية الغربية للصين جعل هذه الاخيرة تعتبرهم أعداء يتربصون بوحدتها الترابية وباستقلالها، ففي القرن الخامس عشر ظهرت إلى الوجود خانية أوزبكية وهذا قبل أن يتم القضاء عليها في1511-1512، فاسحة المجال للظهور إلى الوجود إمارات مستقلة جديدة: بوخارى، خيوة، وخوقند، التي لعبت دورًا بارزًا في إيقاف زحف الصينيين نحو آسيا الوسطى، وهذا بتدعيم عسكري ولوجيستي عثماني (BILENER, 2019, p. 215)، وبالرغم من أنَّ المساعدة المقدمة من قبل الباب العالي للإمارات الإيغورية لم تكن لتحسم النزاع لصالح الإيغور، إلاَّ أنَّ هذا التعاون نسج علاقات بقيت قائمة إلى يومنا هذا، فخلال فترة الحرب الباردة، وجد زعماء الإيغور، وعلى رأسهم عيسى يوسف البتكين ومحمد أمين بوغرا الملجأ في تركيا بعد أن قادا حركة استقلال إقليم الإيغور( BILENER, La Turquie et la Chine de plus…, 2019, p. 150)، هذا التقارب بين مسلمي تركستان آسيا الوسطى وتركيا، تتخوف منه الصين،

حيث تراودها الشكوك في إمكانية توظيف المسألة الإيغورية من قبل تركيا، خاصة وأنَّ الخطاب التركي الحالي يعمل على إحياء القومية التورانية وأمجاد الدولة العثمانية، في إطار مشروع العثمانية الجديدة، ناهيك عن استقلال جمهوريات آسيا الوسطى المسلمة على اثر انهيار الاتحاد السوفيتي الذي قد يؤدي إلى ما يُعرف بتأثير الدومينو على أقاليم الصين المتمتعة بالحكم الذاتي، علمًا أنَّ أغلب هذه الجمهوريات الإسلامية المستقلة تقع على حدود تركستان الشرقية، ألاّ وهي:كازاخستان، قيرغيزستان وطاجكستان، مما يُشكل مأزقًا أمنيًا بالنسبة للصين، إذ هذه الحدود قد تساعد الإيغور في الحصول على الدعم والمساندة من قبل الدول المنافسة للصين في المنطقة، وحتى من قبل تركيا التي تعتبر الإيغور قوم من الأقوام التركية التي لا يمكن التخلي عنها.

وبالنظر للأهمية الاستراتيجية لإقليم تركستان الشرقية والدور الذي يلعبه في تأمين آمن واستقرار الصين،لم تتخلى الصين عن فكرة ضم هذا الإقليم إلى أراضيها، باعتباره يدخل ضمن مجالها الحيوي، لهذا قامت الصين ابتداءً من1758، بمحاولات لاحتلال تركستان الشرقية وإخضاعها لسلطتها، وقد تمكنت من تحقيق ذلك حيث دام الاحتلال الصيني لهذا الإقليم من 1759 إلى غاية 1862، ورغم هزيمة الصين في تلك السنة، إلاّ أنها لم تتخلى عن فكرة إعادة احتلال هذا الإقليم، خاصة وأنَّ الجزء الشمالي للإقليم كان محتلاً من قبل روسيا القيصرية ما بين 1871 و1881، لذا كان لابد على الصين استعادة ذلك الإقليم حتى تفشل المشروع الروسي الرامي إلى الوصول إلى المياه الدافئة للمحيط الهندي، الذي يمر عبر إقليم تركستان الشرقية، وبعد حرب نشبت بين الصينين والإيغور واستمرت ثماني سنوات، استطاعت الصينضمّ تركستان الشرقية لهارسميا بتاريخ18نوفمبر1884، وأصبحت مقاطعة تابعة لإمبراطورية تشينغQing ) MOUTON, 2015, p. 76)، تحت تسمية سينجيانغ الذي يعني الحدود الجديدة ليعوض اسمه التاريخي تركستان الشرقية.

وبالنظر للبعد الجغرافي لإقليم تركستان الشرقية عن المركز السياسي والثقافي للصين، ظهرت خلال القرنين الماضيين عدة محاولات لانفصال هذا الإقليم عن سلطة بكين، مما جعل السلطات الصينية تنظر إليه بنظرة شك وتتخوف من ظهور محاولات انفصالية جديدة، خاصة وأنَّه في اللاشعور الجمعي للإيغور يبقى قيام دولة خاصة بهم حق مشروع، علمًا أنّ أي محاولة لانفصال تركستان الشرقية عن الصين ستكون له تبعات على الأقاليم الصينية الأخرى التي تعرف تمركز اثنيات غير اثنية الهان، كإقليم التبت ومنغوليا الداخلية، وقانسو التي تضم نسبة كبيرة من المسلمين الذين يريدون بدورهم تكوين دولة لهم تضم قانسو، ستشوان ويونّان (شاكر، 1973، ص. 60)، فأي زعزعة لاستقرار تركستان الشرقية سيمتد حتما إلى هذه الاقاليم، وهذا ما تريد الصين تجنبه، لهذا تستعمل جميع الأساليب القانونية وغير القانونية لفرض رقابة شديدة على هذا الإقليم.

ورغم المحاولات الصينية منذ ضم هذا الإقليم سنة1884 لمنع ظهور أي مطالب استقلالية، إلاّ أنّه مع ذلك تمَّ اعلان استقلال تركستان الشرقية مرتين، المرة الأولى كان في نوفمبر1933 وجاءت على إثر ما يعرف بتمرد كومول، وأتت هذه الانتفاضة كرد فعل على سياسة السلطات الصينية الهادفة إلى تغيير التركيبة البشرية لهذا الإقليم، من خلال تشجيع إثنية الهان للاستقرار في هذا الإقليم، الأمر الذي يُبين أنّ السياسة

الصينية الرامية إلى تغيير التركيبة البشرية لإقليم تركستان الشرقية يندرج ضمن مخطط واستراتيجية قائمة حتى قبل حكم الشيوعيين، وبقي هذا الإقليم مستقلاً إلى غاية فيفري 1934 حيث فرض الصينيون سيطرتهم مجددًا على الإقليم بفضل الدعم السوفياتي، فهذا الاخير عارض وجود دولة مستقلة مسلمة وذات أصول تركية على حدودها، وبالرغم من استسلام خوجة نياز حاجي، إلاَّ أنَّه لا يمكن التقليل من شأن هذه المحاولة الاستقلالية، كونها أصبحت تمثل مرحلة مهمة من تاريخ الإيغور المناضل من أجل استقلاله والحصول على حريته، أما المرة الثانية التي تمّ فيها إعلان استقلال هذا الإقليم كان في1944 واستمر إلى غاية 1949 (BILENER, LA Turquie et la Chine, une nouvelle…,pp- 216-217.)، وتبقى هاتان التجربتان مصدر إلهام للشعب الإيغور، لأن يكون يوما ما شعبا مستقلاً.

قام الزعيم الصيني ماو تسي تونغ سنة 1955 بمنح الإقليم الحكم الذاتي، وقد استلهم ماو فكرة منح الأقليات الصينية استقلالها الذاتي من تجربة ستالين الذي كان يرى أنَّه من الضروري المرور عبر محطة انتقالية تبدأ بالاعتراف بمختلف الثقافات والقوميات، وهذا قبل انصهارها واندماجها مع بعضها البعض، وذلك عندما تصل هذه الشعوب إلى أعلى مراحل الشيوعية، إذ لا يبقى من هذه الاختلافات إلاَّ جانبها الفلكلوري، لكن في الواقع كان الحكم الذاتي الممنوح لهذا الإقليم شكليا فقط، ذلك أنّ الحزب الشيوعي الحاكم كان المهيمن على جميع المؤسسات السياسية والإدارية والاقتصادية في هذا الإقليم، فضلاً أنَّ زعماء الحزب الشيوعي في الإقليم كانوا من اثنية الهان، الأمر الذيجعل الإيغور تحت سيطرة الهان في تركستان الشرقية(Tolga BILENER, LA Turquie et la Chine, une nouvelle…, p.215).

منح الإقليم الحكم الذاتي لم يقض على حلم الإيغور في رؤية إقليمهم يوما ما مستقلا، ما دفع بالحزب الشيوعي سنة 1957 لجعل جلسات اللجنة المركزية للحزب عبارة عن محاكمات للنخبة المحلية الإيغورية، التي قدمت طلبا لتحويل تسمية سينجيانغ إلى جمهورية الإيغور، واعتبر أنصار الزعيم الصيني ماو تسي تونغ أنَّ هذا الطلب يخفي من ورائه مطالب انفصالية هدفها زعزعة الوحدة الترابية للجمهورية الصينية، وقد أظهرت هذه المحاكمات، وجود حزبين منظمين: حزب الشعب لتركستان الشرقية، والحزب الإسلامي لتركستان الشرقية، وقد قاد حزب الشعب لتركستان الشرقية عدة محاولات عسكرية ضد الجيش الصيني بإقليم تركستان الشرقية، منها انتفاضة 1962 وهذا بعد منع الإيغور والكازاخ السفر للخارج، وشهدت1969 حملة قمع واسعة في حق الإيغور، وهذا بعد أنَّ تمّ إفشال مخطط عسكري لحزب الشعب لتركستان الشرقية، ونتيجة لذلك شدّدت السلطات الصينية من مضايقتها للنخب المحلية، كما شدّدت من الإجراءات الأمنية في المنطقة مما أدى إلى انتفاضة الإيغور، في سنة1978، منددين بهذه الإجراءات القمعية، وتجددت المواجهة بين الإيغور والقوات الشيوعية الصينية بعد عملية اغتيال الكاتب الإيغوري أبلميت مسعود سنة1980، كما عرفت المنطقة في فترة الثورة الثقافية الصينية، عدة احتجاجات منها تلك التي نظمها الطلبة بجامعات سينجيانغ، في سنة1985، لكن مع بداية سنة1990 (KUMUL, 2021, http://journals.openedition.org)، بدأت مجموعة من الإيغور المتحمسين لقضيتهم، يتجهون نحو استعمال العنف، وهذا بعد أن قام زعيم الحزب

الإسلامي التركستاني زيدان يوسف وألفين من أتباعه من بلدة بارين بالانتفاضة ضد السياسة الصينية في هذا الإقليم، وكانت ردة فعل السلطات الصينية عنيفة في حق السكان، ما جعل الأعمال التخريبية باستعمال القنابل يتزايد بعد هذه الانتفاضة (KUMUL, 2021, http://journals.openedition.org).

وقد أطلقت السلطات الصينية ابتداءً من سنة 1996، مقاربة أمنية جديدة في هذ الإقليم، والقائمة على اعتقال النشطاء السياسيين من الإيغور، والطلبة ورجال الدين، وكل من يشتبه فيهم في الدفاع عن القضية الإيغورية، وكل من يظهر التزامه بالعشائر الدينية الإسلامية، وقد استغلت الصين التوجه العام الذي ساد المجتمع الدولي، الذي كان يلتمس ضرورة محاربة الإرهاب، هذا التوجه في مكافحة الإرهاب منح للسلطات الصينية ذريعة لفرض سياسة أمنية متشددة تحت اسم محاربة الإرهاب ( CASTETS, 2004, https://www.researchgate.net).

ومنذ اخضاع تركستان الشرقية للسيطرة الصينية شهد هذا الاقليم محاولات من السلطات الصينية للقضاء على كل ما يرمز للحضارة والهوية الإيغورية، من لغة ودين وثقافة، حيث أصبح يُمنع على الإيغور التحدث بلغتهم الأم، وأصبح كل من يحافظ على شعائره الدينية يخاف من أن يُتهم بالعمالة للخارج أو بانتمائه للحركات الإرهابية، فكل ما يرمز للهوية الإيغورية يُعتبر من المحظورات(TREBINJAC, 2020, p. 192).

**2.إقليم تركستان الشرقية (سينجاينغ) في قلب الرهانات الاقتصادية الدولية والتنموية للصين.**

**1.2 .صهر الإيغور في ثقافة الإثنية الغالبة من خلال التنمية الاقتصادية.**

احتلت الصين منذ 2010 المراتب الأولى عالميا في استهلاك الطاقة، ويُعتبر الفحم أكثر المواد الطاقوية استهلاكًا في الصين، وقد ارتفعت نسبة استهلاك هذه المادة ما بين 2000 و2016 بـ 180%، ومع حلول سنة 2011 أصبحت الصين أول مستهلك للطاقة الكهربائية في العالم، ومع نهاية 2013 أول مستورد للنفط في العالم وثاني مستهلك له بعد الولايات المتحدة الأمريكية، علمًا أنَّه في سنة 2000 كانت الصين تستورد 30% من حاجياتها من النفط، لترتفع النسبة إلى 60% حاليا، ليصل حسب بعض التوقعات إلى 80% مع حلول 2030، أما فيما يخص استهلاك الغاز فشهد بدروه ارتفاعا محسوسًا، ففي خلال العشرية 2006–2016 قفز الاستهلاك الصيني للغاز من 56 مليار م$^3$ سنة 2006 إلى 210 مليار م$^3$ سنة 2016 ( LAFARGUE, 2017, pp. 148-150)، وأمام هذا الوضع، كان يتوجب على السلطات الصينية انتهاج سياسة فك العزلة على إقليم تركستان الشرقية الذي يمتلك ثروات أحفرية طاقوية جد معتبرة تجعل منه أغنى إقليم في المنطقة الغربية للصين، إذ يمتلك 38% من الاحتياطات الوطنية من الفحم (TREBINJAC, 2020, p. 194.)، و22% من احتياطات النفط، و28% من احتياطات الغاز(MOUTON, 2015, p. 79.)، كما أنَّه يُعتبر أول منتج للأورانيوم والقطن في الصين إذ يغطي 50% من حاجيات الصين في مادة القطن، فضلا على أنَّه غني بالنحاس، والزنك، والفضة، والرصا  (YACOUB, 1998, p. 652.).

وإذا ما تمّ إضافة الاحتياطات الغازية الأوزبكية والتركمانية وكذا الاحتياطات النفطية الكازاخازية والروسية لاحتياطات الغاز والنفط في تركستان الشرقية، فإنَّ ذلك سيؤمن احتياجات الصين الطاقوية، لهذا تعمل بكين على جعل تركستان الشرقية وآسيا الوسطى قطبا محوريا في إستراتيجيتها الطاقوية، وليتحقق ذلك كان عليها تطوير البنى التحتية لتأمين وصول المواد الطاقوية من آسيا الوسطى المحاذية لتركستان الشرقية إلى الصين، لهذا تمَّ في 14 ديسمبر 2009، تدشين أنبوب الغاز الذي يربط تركمانستان بتركستان الشرقية بقدرة ذات سعة 40 مليار م$^3$، ما يجعل من تركمانستان أول مموّل للصين.

ومن أجل تأمين آمنها الطاقوي تولي الصين عناية خاصة لعلاقاتها التجارية الطاقوية مع كازاخستان جارة إقليم تركستان الشرقية، خاصة في إطار استيراد مادة الأورانيوم، علمًا أنَّ كازاخستان يُعدّ أول منتج عالمي لهذه المادة وأول ممول للصين، فضلاً عن كل ذلك، فإنَّ هذه المنطقة تعتبر في نظر السلطات الصينية منطقة إستراتيجية لما تقدمه من حلول لمعضلتها الطاقوية، فالواردات الصينية من النفط القادمة من منطقة الشرق الأوسطتمر عبر مضيق ملقةبين ماليزيا واندونيسيا الذي يصنف ضمن المضايق غير الآمنة، باعتباره يخضع لسيطرة حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية، هذا ما يدفع الصين إلى تأمين احتياجاتها النفطية القادمة من الشرق الأوسط، من خلال تثمين علاقاتها مع الجارة باكستان التي تشترك حدوديا مع إقليم تركستان الشرقية، وذلك خلال من الاستثمار في ميناء جوادر الذي استأجرته الصين سنة 2016 لمدة 43 سنة، أي إلى غاية 2059م، ويرمي الاستثمار في هذا الميناء إلى ربط الشمال الباكستاني بالغرب الصيني ليصل إلى كاشغريا بتركستان الشرقية (MOUTON, 2015, p. 79.).

ويعود الاهتمام الصيني بثروات إقليم تركستان الشرقية إلى فترة الخمسينيات من القرن الماضي، فعشية منح هذا الإقليم الحكم الذاتي، أعلن الزعيم الصيني ماو تسي تونغ في25 فيفري 1956، ضرورة التعايش بين مختلف القوميات وبين الهان، مؤكدًا في إعلانه على أنَّ الهان يشكلون 94% من سكان الصين، في المقابل تستحوذ الأقليات القومية تقريبا على 60% من الثروات الباطنية الوطنية، وسيساعد في نظره هذا التعايش على الاستغلال الأمثل للثروات، وفي إطار سياسة التعايش هذه، شجعت السلطات الصينية الهان على الهجرة نحو إقليم تركستان الشرقية، هذه الهجرة كانت عبارة عن مطية لاحتلال الإقليم من قبل الإثنية الغالبة في الصين، ما جعل الأنثروبولوجي الأمريكي دروغالدني Dru GLADNEY في سنة 1998 يطلق على هذه الهجرة تسمية الاحتلال الداخلي (TREBINJAC, 2020, p. 199.)، وهذا الاحتلال لم يكن يرمي فقط إلى توظيف الهان في استغلال الثروات الباطنية لإقليم سينجيانغ، بل كان يهدف كذلك إلى تغيير التركيبة الإثنية للإقليم لصالح الهان، وصهر القومية الإيغورية في ثقافة الإثنية الغالبة.

وقد بدأت سياسة الاحتلال الداخلي لتركستان الشرقية قبل منح هذا الإقليم حكمه الذاتي، إذ في سنة 1954 تمَّ تأسيس ميليشيا تكونت أساسًا من الفلاحين الهان تحت تسميةوحدات الإنتاج وبناء سيجاينغ، والمعروفة باسم (البنغتوان)، في البداية كان يكمن دورها في تأمين حدود الإقليم وقمع كل حركة تمردية تظهر فيه، وكذا الدفع بعجلة التنمية بتركستان الشرقية والعمل على إبعاد الإيغور من عملية النمو

الاقتصادي(CASTETS, 2004, p. 19)، وتخضع ميليشيات الإنتاج والبناء مباشرة للقوات المسلحة، مما يجعلها مستقلة عن الإدارة والسلطات المحلية لإقليم سينجيانغ (ALLÈS, 2006, https:www.carin.info)، زيادة عن ذلك تدير هذه الميليشيات مدن مهمة في السياسة التنموية للإقليم، وهذا كله من أجل السيطرة على أهم المدن الصناعية والتجارية وكذا المدن التي يمر عبرها طريق الحرير الجديد.

وتجدر الاشارة إلى أنّ الهان يتمركزون في المدن الصناعية، ويعود ذلك لتحكمهم في التقنيات الصناعية وفي التكنولوجيات، الأمر الذي مكّنهم من تسيير المشاريع الصناعية والاستثمارات الكبرى، مما جعلهم يساهمون في ربع الإنتاج الصناعي المحلي لهذا الإقليم، فالامتيازات الممنوحة للهان ساهمت بشكل كبير في دفع العديد من الهان من الأقاليم الأخرى للهجرة نحو تركستان الشرقية خاصة في المنطقة الشمالية منه، حتى أصبحوا يشكلون أغلبية في العديد من المدن الشمالية، ففي العاصمة أورامشي بلغت نسبة الهان 73%، بينما وصلت نسبتهم في كاراما بحوالي 77.9%، أما في شيهيزي Shihezi بلغت نسبتهم 94.6%.

يعيش الهان حياة أكثر رفاهية من الإيغور، الذين يتمركزون في المناطق الجنوبية التي تعّد الأكثر فقرًا في تركستان الشرقية،لافتقادهم لأدنى الشروط الأساسية للحياة، كالرعاية الصحية بسبب غياب المستشفيات في أغلب المناطق الجنوبية، وصعوبة الولوج للمؤسسات التعليمية لأن تكاليف حقوق التسجيل باهظة، ما جعل الإيغور يجدون صعوبة في التحكم في اللغة الصينية، وفي تلقي تكوين مؤهل، لذلك يكتفون بوظائف ثانوية (ALLÈS, 2006, https:www.carin.info)، كل ذلك كان أحد العوامل التي أعادت إحياء المطالب الهوياتية للايغور من جديد.

و تجدر الإشارة إلى أنّ الصين أطلقت برنامج تنمية الغرب، سنة 1999، والذي رمى إلى تطوير شبكة السكك الحديدية، وشق طرق برية جديدة، ومنها الطريق الرابط بين أورامشي ولانتشو Lanzhu (بقانسو)،أو الطريق السريع الرابط بين كاشغريا واركشتام (بقيرغيستان)، بمسافة213 كلم، والذي بلغت تكلفته 660 مليون دولار، وذلك من أجل تقليص المدة الزمنية التي تقطعها الشاحنات، لتصدير المنتوجات الصينية .(MOUTON, 2015, p. 79.)

لقد شجع تطوير شبكة السكك الحديدية في تركستان الشرقية هجرة الهان وتمركزهم في هذا الاقليم، كما سمح تطوير وتمديد تلك الشبكة باللجوء إلى مناطق كان يصعب الوصول إليها من قبل، وبتشكيل مدن جديدة متطورة مثل شيهزي، والعاصمة أورامشي، والتي تقطنها أغلبية الهان، يعتبر الايغور أنّ إنشاء تلك المدن الجديدة هدفه سياسة تصنين Sinisation تركستان الشرقية (LEVYSTONE, 2021, p. 101).

إنّ التنمية الاقتصادية للمنطقة الغربية يقوم في نظر السلطات الصينية على انفتاح أقاليم الجهة الغربية على باقي الأقاليم، ولنجاح ذلك لابد من الاستمرار في تسريع وتيرة تطوير شبكة السكك الحديدية، كسكة الحديدية شينغهاي–تيبت، وإنَّ فك العزلة عن تركستان الشرقية سيسمح بتزويد المناطق الشرقية من البلاد

(يونان، قويتشو، قوانغشي) بالكهرباء التي يتم توليدها من محطات توليد الكهرباء في المنطقة الغربية، زيادة على وضع أنابيب الغاز لتزويد شغنهاي بغاز تركستان الشرقية (TREBINJAC, 2020, p. 199.).

وباختصار يمكن القول إنَّ إقليم تركستان الشرقية يُعتبر بمثابة الجسر الذي يسمح للصين بتأمين تجارتها مع دول آسيا الوسطى، لذا تحاول السلطات الصينية إخضاع هذا الإقليم عبر فرض سياسة أمنية شديدة، ترمي إلى القضاء على ما كل ما يمكن أن يهدد المصالح الصينية الاقتصادية، واستقرار المنطقة، ولو تطلب ذلك القضاء على الذاكرة الثقافية والحضارية للإيغور.

إنّ النشاط الصناعي في تركستان الشرقية لم يحرم الإيغور من تولي الوظائف والمناصب الإدارية العليا فقط، بل تسبب في إحداث كوارث بيئية، ذلك أنَّ استخراج المواد الأولية الطبيعية يحتاج إلى كميات كبيرة من الماء، وتسبب الاستخراج اللاعقلاني لهذه الثروة المائية في تسريع عملية التصحر وتراجع نسبة الأراضي الصالحة للزراعة، فضلا عن جفاف مسَّ العديد من الآبار التقليدية التي تعتبر المصدر الرئيسي لسقي أراضي تركستان الشرقية عامة والإيغور خاصة، ما ولّد لدى الإيغور، المتمسكين بأراضيهم وتقاليدهم، الإحساس بأنَّهم يتعرضون لنهب ثرواتهم وأراضيهم لصالح الهان (ALLÈS, 2006, https:www.carin.info)، ونظرًا لما يمثله الماء من أهمية في الصناعة وفي استخراج المواد الأحفرية الطاقوية قررت السلطات الصينية في 2008، إرسال بعثة إلى هذا الإقليم، تتكون من خبراء في مجال الماء، وخلصت نتائج هذه البعثة إلى ضرورة تحويل الأراضي الفلاحية في هذه المناطق إلى أقطاب صناعية، كما تقرر على ضوء تلك النتائج تحويل الفلاحين الذين يستهلكون أكثر من 95% من المورد المائي نحو النشاط الصناعي، ولتجسيد ذلك تبنت السلطات الصينية سياسة نهب الأراضي الفلاحية من الإيغور والكازاخ، من خلال مصادرتها دون تعويض أصحابها وترحيلهم إلى المناطق الصناعية.

بدأت في الواقع سياسة مصادرة الأراضي الفلاحية قبل ارسال هذه البعثة إلى الإقليم، ففي سنة 2004 مثلاً، تمَّ تحويل 1.2 مليون فلاح نحو المناطق الصناعية، وفي سنة 2005 وصل العدد إلى 1.5 مليون شخص مهجر، وفي سنة 2006 تمّ تهجير إلى المدن الصناعية 1.08 مليون فرد، وبلغ في سنة 2019 عدد الذي تمَّ ترحيلهم ما يقارب 2.7 مليون شخص، ويضاف إلى هؤلاء حوالي25 ألف مهجر نحو الأقاليم الأخرى، إذ في خلال 15 سنة، أكثر من 12 مليون من الفلاحين تمّت مصادرة أرضهم وتهجيرهم إلى المناطق الصناعية، والغريب في الأمر أنَّ هذه الأراضي تمَّ عرضها للبيع أو للكراء دون أن يكون الحق للإيغور في ذلك، ومن أجل تطوير الصناعة في هذا الإقليم حولت الأراضي الفلاحية إلى مراكز تجارية وإلى أقطاب صناعية، وكان المستفيد الأول من كل هذا اثنية الهان، ففي إطار المخطط الخماسي 2016- 2020 تقرر إرسال مليون من اثنية الهان نحو تركستان الشرقية من أجل تطوير الصناعة النسيجية، بغرض زيادة الانتاج بأكثر من 50%، وفي إطار نفس المخطط تقرر الإبقاء على نسبة الإيغور تحت الـ 50% في أربعة مناطق في جنوب الإقليم، وهي: كاشغريا، خوتان، أقسو، وقيزلسو، حتى وإن تطلب ذلك اللجوء إلى استعمال

وسائل قهرية، كوضع الإيغور في مراكز إعادة التأهيل التي صرفت عنها السلطات الصينية في 2018 ما يقارب 200 مليار يوان (TREBINJAC, 2020, pp. 196- 198.).

وبما أنَّ إقليم تركستان الشرقية يُعتبر أهم مورد للمواد الأولية للصين، الأمر الذي جعل السلطات الصينية تخطط لجعل من هذا الإقليم قطبًا صناعيا رائدا في العديد من القطاعات ( TREBINJAC, 2020, pp. 196- 198.)، منها: الصناعة الكيمائية، الصناعات الخفيفة، المعادن غير الحديدية، والصناعة النسيجية، مواد البناء، والإعلام الآلي، والطاقات المتجددة، كما تهدف إلى رفع من القيمة المضافة بـ 60%، خاصة مع تصدير المواد المصنعة نحو دول آسيا الغربية، وآسيا الوسطى والجنوبية، وتطوير هذه الصناعة في وسط إقليم تركستان وحتى في مناطقه الشمالية يحتاج إلى إنشاء مدن جديدة، حيث هناك مشاريع لإنشاء 25 مدينة جديدة، أهمها مدينة كونيو التي تضم حاليا 50 ألف مواطن، ويظهر أنَّ السلطات الصينية تخطط، لجعل هذه المدن الجديدة مدنٌ مأهولة من أغلبية الهان، الأمر الذي سيدفع بالإيغور لمقاومة تواجد الهان في الإقليم، من خلال القيام بأعمال تخريبية مثل ما حدث سنة 2009 بالعاصمة أورامشي، وحتى لا تتكرر مثل هذه الأعمال، تنتهج السلطات الصينية سياسات أمنية جد قاسية في حق الإيغور، وذلك من أجل تأمين المصالح الاقتصادية للصين، خاصة بعد أن أصبح هذا الإقليم ممرًا رئيسيًا لمشروع طريق الحرير الجديد (MOUTON, 2015, p. 80.).

### 2.2 تأمين طريق الحرير الجديد في تركستان الشرقية (سينجيانغ).

تحاول السلطات الصينية في الوقت الراهن إعادة إحياء طريق الحرير، الذي كان ولعدة قرون ممرًا حتميا تمر عبره القوافل التجارية ( ARIFON, 2021, p.22)، وأصبح ذلك من أولويات الحكومة الصينية، لذا أعلن الرئيس الصيني شي جين بينغ، في إطار زيارة رسمية قادته إلى كازاخستان في شهر سبتمبر 2013، عن انطلاق طريق الحرير الجديد، تحت شعار "حزام واحد، وطريق واحد"، (One Belt, One Road)، وتضمن هذا المشروع ثلاثة محاور، اثنان منهما قارية، وتتمثلان في تطوير شبكتين للنقل: البرية والحديدية، وتندرجان ضمن مشروع "الحزام الإقتصادي لطريق الحرير"، أما المحور الثالث فهو بحري حيث يتعلق بتطوير الشبكة البحرية للنقل، وذلك ضمن مشروع "طريق الحرير البحري للقرن الواحد والعشرين"، والهدف منه ربط الصين بأوروبا والبحر الأبيض المتوسط عبر آسيا الوسطى، والمحيط الهندي، فالطريق البري من هذا المشروع ينطلق من شانجان متجها نحو الغرب باتجاه كازاخستان ( DEGLI ABBATI, 2021, p.134)، عبر بوابة جونغاليا، ليشق طريقه عبر آسيا الوسطى، وشمال إيران ثم العراق، وسوريا، ومضيق البوسفور، ليتجه نحو روسيا عبر بلغاريا، ورومانيا، ثم أوكرانيا، ليصل إلى موسكو، ليتجه نحو الميناء الداخلي دويسبورغ، الذي يقع في ملتقى الطرق بين إيران والروهر على بعد 200 كلم من ميناء روتردام، والذي يعتبر من أكبر الموانئ النهرية في العالم، ليتجه بعدها نحو الجنوب ليصل إلى مدينة البندقية الإيطالية، وبالتالي الوصول إلى البحر الأبيض المتوسط (الخريطة رقم02)، هذا الطريق يمر عبر 27 مدينة توقف Villes étapes ، منها أورامشي عاصمة إقليم سينجيانغ وقورغاس على الحدود الكازاخستانية.

**الخريطة رقم 02: خريطة تبين ممرات كريق الحرير الجديد.**

**المصدر:** https://180post.com/archives/7267

ومن بين ما يرمي إليه هذا المشروع، ضمان استقرار داخلي للصين، وتنظيم وترقية منتوجاتها على المستوى الدولي، وأخيرًا إعادة إحياء حلم النهضة الصينية على المستوى الدولي، فإذا كان الطريق الحرير القديم قد فشل في ربط الصين بأوروبا بسبب البعد الجغرافي وقلة الإمكانيات، فإنَّ طريق الحرير الجديد، بفضل الامكانيات التكنولوجية الحديثة المتطورة، يستطيع أن يحقق ذلك، فالبضاعة التي كانت تحتاج لعدة شهور لتصل إلى أوروبا، يمكنها الآن أن تصل إلى الأسواق الأوروبية في بضعة أيام، ويهدف هذا الطريق كذلك، إلى دفع بعجلة الاقتصاد الصيني من خلال تشجيع الاستهلاك الداخلي، ويلاحظ أنَّ المستفيدين من هذه السياسة الاستهلاكية في منطقة تركستان الشرقية هم الهان بالدرجة الأولى، كونهم يعيشون في المناطق الأكثر تمدنا والأكثر صناعة، ما يجعل الهان أكثر مساهمة في النشاط الاقتصادي في الإقليم، ويرى الإيغور أنَّ الاختلال في نمط الاستهلاك، ناجم عن السياسة التمييزية العنصرية التي تنتهجها السلطات الصينية في هذا الإقليم.

فضلاً عن ذلك يستهدف هذا المشروع امتصا  فائض الانتاج، فبسبب ضعف النمو الاقتصادي على المستوى العالمي، تراجع استهلاك المواد الصينية، خاصة في مجال صناعة الحديد والصلب، لذا سيسمح طريق الحرير الجديد بإنشاء أسواق داخلية وخارجية، يمكنها امتصا  فائض الانتاج، وهذا عبر تشييد الطرقات، والشبكة الحديدية، والموانئ، والمطارات، على طول الخط الذي يمر عبره طريق الحرير الجديد (DHOMPS, 2017, pp. 27-29) ، وأهم ما يمكن أن يقدمه هذا الطريق للصين هو تأمينه لموارد الطاقة المستوردة، وذلك لن يتحقق إلاَّ من خلال تأمين إقليم تركستان الشرقية، لجعله منفذًا آمنًا لنقل مواد الطاقة التي تحتاجها الصين عبر ميناء جوادر الباكستاني.

ويبقى ممر الصين– آسيا الوسطى–آسيا الغربية، من أهم ممرات طريق الحرير الجديد، حيث يتوجه نحو جنوب آسيا الوسطى ودول الخليج، انطلاقًا من الحدود الصينية الكازاخستانية، وبالضبط من قورغاس في إقليم تركستان الشرقية، والذي يمر عبر أوزباكستان، ليتجه نحو إيران وتركيا، وقد خُصص هذا الممر أساسًا لنقل الغاز والنفط، لهذا أبرمت الصين العديد من الاتفاقيات من أجل التعاون في مجال الطاقات المتجددة،

والطاقة النووية، وكذا تطوير البنى التحتية، وهذا الطريق لا يرمي، أن يكون ممرًا حيويًا لموارد الطاقة القادمة من آسيا الوسطى أو الخليج، أو معبرًا لنقل سلعها نحو الدول الآسيوية والأوروبية وكذا الإفريقية، فقط، بل يهدف كذلك إلى جعل من هذا الطريق قوة ناعمة يمكن للصين توظيفه للتأثير على الدول التي يمر عبرها هذا الطريق، فالاستثمارات الصينية في الدول التي يمر عبرها مشروع طريق الحرير تُدخل هذه الأخيرة في دوامة القروض الأجنبية، ما يساعد الصين على توجيه هذه الدول وفق ما يخدم المصالح الصين الاقتصادية والجيوسياسية (ARIFON, 2021, pp. 9-10)، كما أنَّ الصين تعمل على تكثيف مبادلاتها التجارية مع دول أسيا الوسطى، فهذه المبادلات انتقلت في 1992 من 460 مليون دولار إلى 30 مليار دولار سنة 2016، كما فرضت الصين نفسها كأول متعامل اقتصادي مع قرغيستان وأوزبكستان، بنسبة26% و18% على التوالي من المبادلات التجارية الصينية في سنة 2019، فالميزان التجاري بين الصين وكازاخستان تزايد بالضعف، خلال الفترة الممتدة ما بين 2016 و2019، إذ انتقل من7.9 إلى14.4 مليار دولار (LEVYSTONE, 2021, pp. 101-102)، ما يجعل إقليم تركستان الشرقية بحكم الواقع، ذات أهمية استراتيجية، إذ يمثل نقطة وصل بين الصين وبقية آسيا الوسطى.

ونظرًا لأهمية هذاالإقليم بالنسبة للصين في تحقيق النمو الاقتصادي، تفرض السلطات الصينية إجراءات صارمة على الإيغور، خاصة ما تعلق الأمر بإقامة الشعائر الدينية، حيث قامت السلطات الصينية الشيوعية منذ خمسينيات القرن الماضي بتأطير ممارسة الشعائر الدينية عبر الجمعيات القومية الوطنية الخاضعة مباشرة للحزب الشيوعي، وأجبر معتنقي مختلف الأديان على التخلي عن تبعيتهم لسلطات دينية متواجدة خارج الصين، وكان الإسلام من بين الديانات التي تمَّ الاعتراف بها، إذ أنشئت الجمعية الإسلامية للصين سنة 1953، وأوكلت لها مهمة تسيير الشؤون الدينية للمسلمين في الصين، ومع ذلك تمَّ إلغاء القوانين الإسلامية في تركستان الشرقية، حيث لم تعدّ للقضاة الشرعيين أي سلطة شعبية محلية، فضلاً عن ذلك تمَّ تأميم ممتلكات الوقف وجعلها أملاك مشتركة، هذه السياسة اعتبرتها السلطات الصينية مرحلة أساسية لتطوير تركستان الشرقية على حساب المؤسسات الاقطاعية والرجعية، لكن هذا الأمر اعتبره الإيغور محاولة صينية لمسخهم من هويتهم و ثقافتهم (BILENER, LA Turquie et la Chine, une nouvelle…,2019,p. 223).

وبعد وفاة ماو بدأ يعرف هذا الإقليم نوعًا من الحرية الدينية، حيث تمَّ تهيئة المساجد القديمة، وبناء مساجد جديدة، لكن مع أحداث 11 سبتمبر، وباسم مكافحة الارهاب الدولي بدأت السلطات الصينية تفرض إجراءات أكثر صرامة، فالمساجد أصبحت تحت رقابة مشددة، وقراءة القرآن تكون على المصاحف التي تترجمها السلطات الصينية، وعلى أئمة المساجد اتباع دروس حول التعاليم السياسية، من أجل أن يكون هؤلاء الأئمة أداة في يد الحزب الشيوعي يتم توظيفهم وفق أجندات الحزب الشيوعي والسلطات المركزية الصينية، وبالرغم من الاتفاقية الموقعة بين الصين والسلطات التركية، في سنة2011، من أجل تكوين أئمة المساجد في تركستان الشرقية، إلا أنّ السلطات الصينية تقوم بإرسال المسلمين من اثنية الهوي (الهان المسلمون)، كون

بكين تبقى حذرة من أي تعامل بين مسلمي تركستان الشرقية بالخارج، وقد وصل الأمر بالسلطات الصينية إلى منع إقامة الصلاة في البيوت، ومنعت في2018على الشباب إقامة الصلاة في المساجد، وفرضت على الرجال دون الخامسة والأربعين حلق اللحية، ومنعت من السفر لإقامة فريضة الحج، كما فرضت على المسلمين الإفطار في شهر رمضان، وإجبار النساء على ارتداء الألبسة القصيرة، كما أجبرت التجار وأصحاب المطاعم على بيع المشروبات الكحولية، كما حرمت على المسلمين تسمية أبنائهم ببعض الأسماء مثل: محمد، جهاد، مجاهد، مدينة، عرفات، بهدف محاربة الحماس الديني، والأخطر من كل هذا أنَّ السلطات الصينية تراقب الولادات في صفوف الإيغور، عبر انتهاج سياسة التعقيم القسري، ما تسبب في تراجع نسبة الولادات في صفوف الإيغور(AZEEM, 2021, p. 35).

فضلاً عن ذلك تحاول السلطات الصينية تفتيت الأسر الإيغورية، من خلال إجبار الإيغور، منذ 2014، على استقبال الهان، خاصة من الرجال، في بيوت الإيغور ما أدى تفكيك الأسر بسبب التحرشات الجنسية التي يتعرض لها النساء الإيغوريات من قبل الأجانب من الهان، فسياسة القضاء على الهوية الإيغورية لم ينته عند هذا الحد، إذ قامت السلطات الصينية منذ 2017 بتشييد حاضنات ومدارس ضخمة لاستقبال التلاميذ من خلال النظام الإقامي، من أجل تلقينهم الثقافة والعادات الإيغورية بهدف تنشئة جيل لا علاقة له بقيمه وتقاليده، كما تستغل السلطات الصينية غياب الأبويين في إطار نظام العمل الإجباري أو المتواجدين في مراكز الاعتقال، لنقل أبناءهم لأسر من الهان، حتي يتشبعوا ويُنشئوا تنشئة لا تمت بأي صلة بثقافتهم وديانتهم، كما قامت الصين باغتيال أهم النخب الإيغورية، كل هذه السياسات ترمي إلى إنهاء كل ما يذكر الإيغور بماضيهم وحضارتهم وديانتهم.

ومما زاد من معاناة الإيغور هو أنَّهم تحت مراقبة شديدة خاصة مع إلغاء النقود في التعاملات التجارية، حيث أنَّ المشتريات تتم عبر البطاقة البنكية وعبر الهواتف الذكية، ما يجعل كل مشتريات الإيغور تحت الرقابة، لذا يتجنب الإيغور شراء أي منتوج يعبر عن انتمائهم الحضاري، كالكتب الدينية، أو الثقافية الخاصة بهم، حتى أنَّ الامتناع أثناء التسوق من شراء بعض المنتوجات يشكل تهديدًا بالنسبة لهم، كعدم شراء الخمر أو الخنزير، وقد جاء في تقرير منظمة العفو الدولية، الصادر سنة 2009، أنّ اللغة الصينية أصبحت لغة التدريس بالجامعات في تركستان الشرقية، فرغم إقرار السلطات الصينية في دستورها بحق القوميات في تعلم لغتهم الأم، إلاَّ أنَّ الواقع شيء آخر، كما يشير التقرير نفسه أنَّه يفرض على المعلمين والتلاميذ الإيغوريين غرامات مالية في حالة تحدثهم بلغتهم الأم، ويدرك الإيغور جيدًا أنَّ حرمانهم من التحدث بلغتهم، يعني طمس هويتهم من الوجود، فعدم تعلم اللغة الإيغورية، يعني عدم معرفتهم بثقافتهم من حيث اللغة، والأدب، والشعر، والعادات والتقاليد، وديانتهم المسلمة، وبالتالي اختفاء كل ما يرمز لوجودهم الحضاري والثقافي، زيادة عن ذلك يُعتبر إقليم تركستان الشرقية الوحيد في الصين الذي يخضع فيه جميع السكان لسياسة الأشغال الشاقة، في إطار نظام يطلق عليه بـ .Hashar أي العمل الإجباري، حيث يتوجب على الأسر الإيغورية إرسال أبناءهم حتى دون سن الثانية عشر للقيام بأشغال ذات منفعة عامة مثل الفلاحة، لمدة تتجاوز الأسبوعين،

دون أي رعاية صحية أو مقابل مالي، وكل ذلك يندرج ضمن سياسة ترمي إلى قهر الشعب الإيغوري وإضعافه معنويا، للقضاء على كل مبادرة تهدف إلى المطالبة بحقوقه السياسية والثقافية والدينية، وذلك من خلال جعله قوما خاضعًا مقهورًا (AMNESTY INTERNATIONA2009, https://www.amnesty.be.)

كما يمنع على الإيغور السفر نحو خارج الصين، حتى لا يقيموا علاقات مع دول إسلامية أو منظمات إسلامية خاصة من دول آسيا الوسطى التي استقلت عن الاتحاد السوفيتي، وبالتالي حتى لا تكون هذه الدول أنموذجا يُقتدى به (TREBINJAC, 2020, p. 193).

وكرد فعل عن السياسة القمعية المنتهجة في حق الإيغور، حمل بعض الشباب الإيغوري السلاح في وجه السلطات الصينية، إذ اندلعت في 02 جوان 1996 معارك في عدة مدن من مقاطعة تركستان الشرقية بين حركات انفصالية إيغورية وبين القوات المسلحة الصينية (FULLER et STARR, 2003, p. 7)، كما شنّ مجموعة من الإيغوريين في 29 جوان و04 جويلية 1996، في شخيار بصحراء تكلامكان وبجبال خنجراب على الحدود الصينية الباكستانية، هجمات على القوات المسلحة الصينية، هذه العمليات، دفعت بالرئيس الصيني للاعتراف لأول مرة، أثناء زيارته لكازاخستان، مع مطلع جويلية 1996، بوجود منظمة تركستان الشرقية الإسلامية (YACOUB, 1998, p. 649)، وتجد الصين في محاربة الارهاب فرصة لفرض رقابة أكثر تشددًا على الإقليم، من جهة، ومن أجل فرض نفسها كقوة في محاربة للإرهاب على المستوى الدولي، وقد استطاعت الصين في ظل هذه الإستراتيجية الأمنية، خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر، دفع الولايات المتحدة الأمريكية لإدراج حركة تركستان الشرقية الإسلامية ضمن قائمة المنظمات الإرهابية (ALLÈS, 2006, https:www.carin.info).

وبخصو  مراكز التأهيل السياسي، فإنَّ بعض التقارير تشير أنَّ ما بين 800 ألف و1.5 مليون ويغوري معتقل في هذه المراكز، علمًا أنّ الدول الإسلامية لم تتحركولم تندد حتى لما يحدث في تلك المراكز، ويعود هذا الموقف الإسلامي إلى المصالح الاقتصادية، فالسعودية لها علاقات وطيدة مع السلطات الصينية، وبالتالي لا يمكنها أن تضيع حليف اقتصادي يُعتبر من أهم الموردين للنفط السعودي، كما لا يمكن لإيران أن تخسر حليف عضو في مجلس الأمن، يمكنه دعم إيران في مواجهة العقوبات الاقتصادية التي تتعرض لها، إلى جانب ذلك لا تريد أن تخسر أول زبون للنفط الإيراني، وحتى الوزير الأول الباكستاني عمران خان قام بدوره بتثمين السياسة الصينية المتبعة في إقليم تركستان الشرقية (BILENER, La Turquie et la Chine: de plus en …, 2019, p. 153)، وبالرغم من أنَّ تركيا كانت من الدول القليلة من العالم الإسلامي التي ندّدت لما يتعرض له الإيغور في مراكز الاعتقال (ZEGHIDOUR, 2019, https://information.tv5monde.com)، إلاَّ أنَّ الخطاب التركي المتشدد بدأ يتراجع، فنظرا لتدهور علاقة الرئيس التركي أردوغان مع الغرب، بدأ يبحث عن بديل سياسي، والمتمثل في الصين، وبالتالي لا يريد أن يفتح جبهة صراع معها، من خلال تدخله في القضية الإيغورية، وهكذا نلاحظ أنَّ الدول الإسلامية باسم المصالح التجارية والاقتصادية والسياسية لا تريد التدخل في قضية الإيغور.

**3. الخاتمة.**

تعاني الأقلية الإيغورية المسلمة في تركستان الشرقية من اضطهاد كبير ومحاولة محو ثقافتهم وتذويبهم في المجتمع الصيني، لكن لا يعود لأسباب دينية محضة بل يرجع إلى اعتبارات أمنية واقتصادية.

ذلك أنَّ إقليم تركستان الشرقية ذات مكانة جيوسياسية بالنسبة للصين، فهي مهمة لزيادة النفوذ الصيني في أوراسيا، خاصة مع مشروع طريق الحرير الجديد، كما أنَّ هذا الإقليم يجاور دولا تعتبرها الصين مصدر تهديد محتمل لآمنها، لذلك تتخوف من أن يتم الاستغلال السياسي للأقلية الإيغورية من قبل تلك الدول.

وما يزيد من هذا التخوف الصيني هو أنَّ تاريخ الإيغور حافل بمحاولات الاستقلال، وأنَّ تحقيق ذلك سيكون له تبعات على الأقاليم الصينية الأخرى، كمنغوليا الداخلية، والأقاليم التي تقطنها الأقليات المسلمة...إلخ، وهذا ما تريد الصين تجنبه.

كما يزخر هذا الإقليم بثروات معدنية وطاقوية معتبرة، فهذا الإقليم مهم لتأمين الأمن الطاقوي الصيني، خاصة في ظل ازدياد الحاجيات الطاقوية لهذه الدولة.

فبالنظر للأهمية الاستراتيجية لهذا الإقليم بالنسبة للصين، انتهجت هذه الأخيرة سياسات لتصنين هذا الإقليم، وحاولت محو الانتماء الثقافي والديني للأقلية الإيغورية، وصهرها في المجتمع الصيني، كما شنت حملة واسعة من الاعتقالات والتعذيب والاختفاء القسري، لقمع أي محاولة انفصالية في هذا الإقليم.

## 4. قائمة المراجع


أ. باللغة العربية.

- الطائي هادي سعاد، الأويغور: دراسة في أصولهم التاريخية وأحوالهم العامة (127-656هـ/744-1258م)، (ط. 2، بغداد: المكتبة البغدادية، 2016).

ب. باللغات الأجنبية.

- ARIFON Olivier, Le récit politique chinois: Soft power, communication, Influence(Paris, éditions L'Harmattan, 2021).

- ALLÈS Élizabeth, Turkestan oriental, article disponible en ligne à l'adresse: https:www.carin.info/revue-outre-terre1-2006-2-page-409.htm, N° 15, 2006.

- AMNESTY INTERNATIONAL, l'identité ethnique Ouïghoure menacée en Chine, rapport mis en ligne le 08 juillet 2009, disponible en ligne à l'adresse: https://www.amnesty.be/pays/chine/article/l-identite-ethnique-ouighoure, (*consulté le 10/04/202*1).

- AZEEM Ibrahim (Sous la direction), Le génocide des Ouïghours: examen des violations par la Chine de la convention sur le génocide de 1948, (rapport de New lines institute for Strategy and Policy, Mars 2021).

- BILENER Tolga, LA Turquie et la Chine: une nouvelle convergence en Eurasie ?, (Paris: éditions L'Harmattan, 2019).

- BILENER Tolga, La Turquie et la Chine de plus en plus proches?, in: La Turquie et ses Nouveaux 'Alliées', (sous la direction de Jean MARCOU) , (Paris, éditions L'Harmattan, 2019).

- CASTETS Rémi, Nationalisme, islam et politique chez les Ouïghours du xinjiang, In: Les Études du CERI (en ligne), N° 110, Octobre 2004, p. 4, https://www.researchgate.net/publication/277076411_Nationalisme_islam_et_politique_chez_les_Ouighours_du_Xinjiang,(*consulté le 11/06/20*21).

- CHRISTIAN Tyler, Wild West China: The Timing of Xinjiang, (New Brunswick, New Jersey: Rutgers University Press, 2003).

- DEGLI ABBATI Carlo, L'Asie Centrale: Histoire, Économie, Permanences,( Paris, éditions L'Harmattan, 2021).

- DHOMPS Pierre et TSIANG Henri, Le Big Bang des Nouvelles Routes de la Soie, (Paris, éditions L'Harmattan, 2017).

- FULLER Graham E. et S. STARR Frederick, The Xinjiang Problem, (Washington, Central Asis-Caucasus Institute, 2003).

- KELLNERThierry, l'Occident de la Chine, Pékin et la nouvelle Asie Centrale (1991-2001), (Genève, Graduate Institute Publications, Collection International, 2008).

- KUMUL Artoush, Le « séparatisme » ouïgour au XXe siècle: Histoire et actualité, in: Cahiers d'études sur la Méditerranée orientale et le monde turco-iranien, (en ligne), N° 25, 1998, mis en ligne le 09 Mai 2005, ,URL:http://journals.openedition.org/54;DOI: https://doi.org/10.4000/cemoti.54.(*consulté le 17/03/20*21).

- LAFARGUE François, Les défis énergétiques de la Chine, in: La question énergétique dans les orients, (sous la direction de Philippe CHARLEZ et David RIGOULET-ROZE), (Paris, éditions L'Harmattan, 2017).

- LEVYSTONE Michaël, Russie et Asie centrale à la croisée des chemins, (Paris, éditions L'Harmattan, 2021).

- MOUTON Gauthier, Du Carrefour à l'impasse: la région du Xinjiang et la « question ouïghoure », (Paris, Monde Chinois, Editions ESKA, N° 44, Janvier 2015,).

- TREBINJAC Sabine, Chine et Ouïgours: Un colonialisme interne civilicide, in: (L'Homme Revue Française d'anthropologie, éditions de l'EHESS, N° 236, 2020).

- YACOUBJoseph, les Minorités dans le Monde: Faits et analyses, (Paris: Desclée de Brouwer, 1998).

- ZEGHIDOUR SLIMANE , Ouïghours : pourquoi le monde musulman ne réagit-il pas face aux persécutions du gouvernement chinois ? document mis en ligne 26 Mai 2019, disponible en ligne à l'adresse: https://information.tv5monde.com, (*consulté le 19/01/202*2).